بسم الله الرحمن الرحيم

علم النحو: كتاب شرح قطر الندى(٢)

خلاصة الدرس العاشر

باب اشتغال قسم الثاني

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه:

منها: أن يكون الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية، كقولك: (قامَ زيدٌ وعمراً أكرمتُهُ)، وذلك لأنّك إذا رفعت كانت الجملة اسمية؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية،وهما متخالفان.

وإذا نصبت كانت الجملة فعلية، لأن التّقدير: (وأكرمتُ عمراً أكرمتُهُ)، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية، وهما متناسبان.

والتناسب في العطف أولى من التخالف؛ فلذلك رجح النصب، قال الله تعالى: ﴿خلقَ الإنسانَ من نطفةٍ فإذا هو خصيمٌ مبينٌ﴾ ﴿والأنعامَ خلقَها﴾ أجمعوا على نصب (الأنعامَ) لأنّها مسبوقة بالجملة الفعلية، وهي: (خلقَ الإنسانَ).

ومنها: أن يتقدّم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال، كقولك: (أزيداً ضربتَهُ)، و(ما زيداً رأيتُهَ)، قال تعالى: ﴿أبشراً منا واحداً نتبِعُهُ﴾.

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

أما وجوب النصب

ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصّة بالفعل، كأدوات الشّرط والتحضيض، كقولك: (إنْ زيداً رأيتَهَ فأكرِمْهُ)، و(هَلَّا زيداً أكرمتَهُ).

وكقول الشّاعر:

لا تجزعي إنْ منْفساً أهلكْتُهَ *** فإذا هلكْتُ فعندَ ذلكَ فاجزَعي

أما وجوب الرّفع

ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصّة بالدّخول على الجملة الاسمية، ك **(إذا الفجائية)**، كقولك: (خرجتُ فإذا زيدٌ بضربُهُ عمرٌو)؛ فهذا لا يجوز فيه النصب، لأنّه يقتضي تقدير الفعل، و(إذا) الفجائية لا تدخل إلّا على الجملة الاسمية.

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

[التساوي]

أما الذي يستويان فيه فضابطه: أن يتقدّم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية، مخبر بها عن اسم قبلها، كقولك: (زيدٌ قامَ أبوهُ)، و(عمراً أكرمتُهُ)، وذلك لأن (زيدٌ قامَ أبوهُ) جملة كبرى ذات وجهين، ومعنى قولي: (كبرى) أنّها جملة في ضمنها جملة، ومعنى قولي: (ذات وجهين)، أنّها اسمية الصّدر، فعلية العجز، فإن راعيت صدرها، رفعت (عمرا)، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وإن راعيت عجزها نصبته، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التّقديرين؛ فاستوى الوجهان.

[ترجيح الرفع]

وأما الّذي يترجّح فيه الرّفع فما عدا ذلك، كقولك: (زيدٌ ضربتُهُ)، قال الله تعالى: ﴿جنّاتُ عدنٍ يدخلونَها﴾، أجمعت السّبعة على رفعه، وقرئ شاذاً بالنّصب، وإنّما يترجّح الرّفع في ذلك ؛لأنّه الأصل، ولا مرجّح لغيره.

وليس منه قوله تعالى: ﴿وكلُّ شيءٍ فعلوهُ في الزبرِ﴾؛ لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنّما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتّى يصح تسليطه على ما قبله، وإنّما المعنى: وكل مفعول لهم ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى؛ فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعل المتأخر صفة للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه؛ وليس منه (أزيدٌ ذُهبَ بِهِ) لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv